مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: عرض كتاب المجتمع المدني التاريخ النقدي للفكرة، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، شباط (فبراير)، 2008 للمؤلف: جون إهرنبرغ
اسم الكاتب: م.د. سداد مولود سبع
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/6905
تاريخ الاسترداد: 2025/04/22 11:48 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

عرض كتاب: المجتمع المدني التاريخ النقدي للفكرة، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، شباط (فبراير)، ٢٠٠٨

عرض: المدرس الدكتورة
سداد مولود سبع(*)

اجتاح موضوع المجتمع المدني عملية تجديد وتفعيل لهذه الفكرة في دراسات العلوم السياسية والدراسات الاجتماعية منذ نهاية الحرب الباردة . وانعكس هذا الاهتمام بالمفهوم على الاهتمام بمؤسسات المجتمع المدني وتفعيل نشاط الموجود منها، وتسليط الضوء والاهتمام على تلك المستخدمة منها.

وجاء كتاب المجتمع المدني التاريخ النقدي للفكرة ليقدم نشوء وتطور المجتمع المدني في الحضارة الغربية . وهذا الكتاب احد الكتب المهمة المتواجدة في المكتبة العربية، لكونه احد الكتب القليلة والقيمة المترجمة عن الغرب في هذا الموضوع.

والكتاب من النوع الكبير يقع في (٥٠٧) صفحة، مقسم على ثلاث اقسام، اشتملت على اهم المحطات التي ظهر وتطور في كنفها المجتمع المدني ومدى علاقته بالدولة لدى اهم المفكرين الغربيين وابرزهم واحتوت هذه الاقسام الثلاثة على تسعة فصول توزعت بصورة متساوية بين اقسام الكتاب الثلاثة.

مؤلف هذا الكتاب هو (جون إهرنبرغ) وهو استاذ بالعلوم السياسية في احدى الجامعات الامريكية، وهو ناشط في الحقوق المدنية، وله كتابات في قضايا الفكر الديمقراطي وتاريخ النظرية السياسية. وقد قام بترجمته كلا من الدكتور علي حاكم صالح وهو اكاديمي ومترجم متخصص في الفلسفة الحديثة، والدكتور حسن ناظم وهو اكاديمي ومترجم ايضاً متخصص في النظرية النقدية والادب العربي الحديث.

يقدم الكتاب نظرة تحليلية وفلسفية للتطور التأريخي، والسياسي، والنظري للطريقة التي صيغة بها نظريات المجتمع المدني خلال آلفين وخمسمائة عام من مسيرة الفكر السياسي الغربي.

يبدأ الكاتب بالقسم الأول من الكتاب بالبحث عن اصول المجتمع المدني، الذي يجد بداياته الأولى في مدن اليونان القديمة من خلال ملاحظة طبيعة العلاقات الإنسانية داخل تلك المدن، والتي أثارت نقاشاً حول التفرد، والعمومية، والجزئية، والكلية . ونجمت عنها نظرية سياسية

(*) مركز الدراسات الدولية–جامعة بغداد

منهجية صاغت المقولات السياسية المقاربة الأولى للمجتمع المدني . وتبلورت الفلسفة للسياسية الكلاسيكية الإغريقية في أعقاب الحرب البيلوبونيزية التي تركزت على أن الصالح العام يمكن اكتشافه من خلال العمل الجماعي المنظم.

وكان أول رواد هذه الفلسفة افلاطون، فهو أول من عبر عن توجه النظرية السياسية نحو الحياة العامة الشاملة لأي مجتمع أخلاقي . وكشف بذلك عن بعض نقاط القوة في المجتمع المدني المنظم واخطرها على أساس مشروع أخلاقي مشترك. وذلك لن يتم الأمن خلال منح الملكية أو حياة العائلة لأي من الأوصياء على المدينة بسبب الخشية من أي تعبير عن المصلحة الخاصة سيحد من قدرة قيادة الأوصياء على تنظيم المجتمع المدني وهذا ما أكده في كتابه محاورة الجمهورية.

وجاء ارسطو بنظرة مغايرة لأفلاطون، وذلك لقناعة مؤداها أن دافع أفلاطون لفرض الوحدة على المجتمع المدني يدمر إمكانية قيام الاجتماع السياسي . فالدولة المختلطة عند أرسطو مبنية على الأسرة الموحدة، فأن الميدان العام معتمد على الميدان الخاص . وكأن العام متجذراً في الخاص. والحرية الناقصة التي تتمتع بها الأسرة تسدي خدمة مقيدة للحرية بالشكل الذي يسدي فيه قصورا الجزء خدمة مقيدة ل لكل . والمدينة هي عبارة عن مجتمع ولم يغب عن إدراك أرسطو أن المدينة هي عبارة عن مجتمع مقسم ع لى طبقات وعوائل مختلفة وصنائع وأنساب ومراتب . واستبق كلاً من مونتسكيو، وجيمس ماديسون، وأفلاطون ليرى أن الدساتير المختلطة لا يمكن أن تكون قوية الا اذا اعترفت بالتعددية المتأصلة في الحياة الاجتماعية.

مات أرسطو عندما كانت دولة المدينة الإغريقية المستقلة في طور التواري، بعد أن تحولت نزعته التفاؤلية بقدرة البشر على حكم أنفسهم، وحل محلها الشك المستشري في السياسة والتي ميزت الفكر الهلينستي . وحل الاكتفاء الذاتي محل المواطنة والعمل الم شترك بعد الهجوم على فكرة الجماعة السياسية.

وكان من نتيجة هذا دخول الجمهورية في أزمة مستديمة رسمت نهايتها صراع الطبقات وعصيان العبيد والتمرد والاغتيالات والمؤامرات المستمرة وتعاظم الاستغلال الاقتصادي التي أدت الى اندلاع حرب أهلية واستنزاف قوة المؤسسات في الجمهورية.

وحاول ماركو توليوس شيشرون أن يوقف الانهيار النهائي للجمهورية عبر صد انزلاق حال اللاقانون الى فوضى عارمة أفضت به الى الإعلان أن المجتمع المدني متأصل في "روح اجتماعية" غرستها الطبيعة في البشر . لقد استطاع شيشرون أغناء التراث الكلاسيكي في صياغة مفهوم المجتمع المدني بلغة سياسية، من خلال منح العدالة استقلالية عن آراء الإفراد الخاصة ووضعتها

في صميم "عمل الشعب "، والعدالة هي أساس المجتمع المدني وتشكيلات الدولة الشرعية كلها تتأسس على العدالة لأن الفساد السياسي يعني زوال المجتمع المدني.

ولم ينجح شيشرون في الم حافظة على الجمهورية وحماية الملكية الارستقراطية وتقوية سلطة مجلس الشيوخ بسبب الحملات العسكرية المستمرة والاضطراب المحلي وتمركز القيادة.

ثم انتقل الكاتب من بحثه في نظريات الع لم الكلاسيكي الى نظريات العصور الوسطى بتعقبه لطريقة خضوع تصورات الحياة السياسية الد نيوية للنظريات المسيحية عن المجتمع المدني . والمسيحية في بواكيرها كانت لا تبالي بقضايا الدولة بعدها شأناً زائلاً . لكن بعد تصالح سلطات الكنيسة مع العالم والتفاهم مع الإمبراطورية اسفرت عنه وضع تبرير للسلطة السياسية القسرية. وكان أوغسطين أول من قدم نظرية مسيحي ة منهجية في التاريخ والمجتمع المدني . وقد شرح أوغسطين بكتابه مدينة الله (The City OF God) العلاقة بين ظهور الكنيسة وارتقائها وارتباط مصيرها بالله.

واستند ا لفهم الأوغسطيني للمجتمع المدني ا لى الإحساس العام بالضعف الإنساني، والبشرية عنده فاسدة ولا تستطيع أن تخ تط لنفسها قيماً أخلاقية . وأن المعايير الأساسية للحقيقة والجمال مستمدة من العمل المقدس . وطبقاً لأوغسطين، تأسست مدينتان بنوعين : المدينة الأرضية بحب الذات– حتى وأن كان بمعصية الله– والمدينة السماوية– بحب الله وأن باحتقار الذات.

وأرجع أوغسطين إخفاق النزعة الكلاسيكية الوثنية في عجزها المتعجرف عن الاعتراف بالله مصدراً وحيداً للعدالة. وهذا ما يسوغ إرجاعه المسؤولية الأكبر بالنسبة للمجتمع المدني الى الكنيسة التي توفر قدراً من الآمال في عالم محكوم بالفوضى . وهذا التشدد تجاه النظام الدنيوي تراجع قليلاً لأنه كان بحاجة الى تطوير دقيق، ذلك أن تنصير الإمبراطورية صاحب تفتتها وأن التطور البطيء للعالم المسيحي بوصفه عالم الدولة– الكنيسة الموحد شجع مفكري العصور الوسطى الأوائل على تطوير بنية شاملة تتيح لهم تقسيم العمل بين البنية الكنيسة الرسمية والبنية المدنية للإمبراطورية والمملكة.

وجاء توما الأكويني ليزين النظام الدنيوي بدرجة من الإمكان الأخلاقي أكبر مما كان يسمح به أوغسطين عبر إحياء نظرية المجتمع المدني عند أرسطو بوصفه جماعة منظمة سياسياً . ولقد عبر توما الأكويني عن المجتمع المدني في مستويين، الأعلى هو المستوى الذي استقى معناه الأساسي بوصفه الحياة السياسية الشاملة "للمدينة " بحسب أرسطو والنظام السياسي هو الشكل الأعلى للتجمع البشري لأنه من عمل العقل . لكن توما الأكويني كان لاهوتياً وهو ما انعكس في

النهاية على نظرته للمجتمع المدني بأنه جزء من تراتبيه تخضع للكنيسة أساساً.

ومع توجه ا لمجتمع المدني توجهاً لاهوتياً بدأ يتعرض الى ضغط الأسواق النامية والبنى السياسية الصاعدة أعاد المنظرين المحدثين حول السيادة، وتحديد الدولة باعتبارها مجتمعاً لا يعرف ما هو أعلى منه، وبذلك أنتقل المجتمع المدني الى الحداثة . فلم يعد يفهم المجتمع المدني بوصفه جماعة سياسية، ودينية شاملة في ظل نمو سلطة الأسواق القوية التي أزالت بنى الإقطاع والتراتبيه، للمكانة والمراتب والدرجات والطبقات الاجتماعية . وهذا ما دفع ميكافيللي للاعتقاد أن الكنيسة، بمزاعمها القديمة لم تعد قادرة على أن توفر إطاراً ما للنشاط السياسي.

وكان كتابه الأمير يتناسب مع تلك البيئة غير المنظمة المؤلفة من إرادة متصارعة تحركها المصالح المختلفة. وكانت المواطنة الحقة أمراً محالاً فأن القوة وحدها فقط تستطيع توحيد الشؤون الإنسانية.

وثمن الكاتب نظرية ميكافيللي بتركيزه على صياغته لوجهه نظر دنيوية حديثة شاملة، يمكن من خلالها تقويم الحياة الإنسانية.

ومع بروز حركة الإصلاح الديني في ألمانيا التي بدأت مع فكرة مارتن لوثر حول الدور المركزي للتجربة الباطنية للإنسان، التي تقلل تماماً من قيمة الخدمات الظاهرية التي يؤديها رجال الدين. وكان لهذا الدفاع عن ميدان الحياة الشخصية الذي لا يمكن النفاذ اليه أثره العميق في مفاهيم المجتمع المدني . اذ كان المجتمع المدني ميداناً للصراع والشقاق، فاقتضى الأمر حكاماً زمنيين للمحافظة على النظام، وهو ما دفع لوثر الى إقصاء السياسة من نطاق الدين وهو ما ساعد على تحصين الدولة.

وجاء هوبز في عام ١٦٥١ ليقدم كتاب اللوياثان الذي حمل البرهان على أن المجتمع المدني لا تقوم له قائمة من غير سلطة الدولة، فاذا كان يراد للمجتمع المدني أن ينتظم، وللسلم المحلي أن يتوحد فيجب دمج الأعضاء في مصدر مهيمن واحد . لذا فمن المستحيل قيام المجتمع المدني من غير "سلطة عامة" وتوضع السلطة كلها في يد صاحب السيادة، أما القوة فهي التي تشكل الدولة والمجتمع المدني بالطريقة نفسها. أن عقلانية هوبز مكنته من إنتاج نظرية عن الدولة من دون اكتراث بالتقاليد، والوصي، والحق الالهي للملوك، أو أي من العناصر الأخرى في الجهاز النظري المعقد للقرون الوسطي.

لذا فقد حلت الحداثة في هيئة دول قومية مركزية، وأسواق واسعة ولم يعد المجتمع المدني يفهم بوصفه أمة شاملة، إنما صار يعني ملكية خاصة ومصلحة فردية . ومن ثم وبعد هذا الانتقال

في تطور المفهوم انتقل الكاتب الى القسم الثاني من الكتاب ليقدم نظرية جون لوك ونظر يته عن الملكية الخاصة التي نقلت المناقشات حول المجتمع المدني الى مستوى جديد، فهو يفترض في حال تأسيس المواطنة على التملك، جعلت للعقلاء مصلحة في الفوضى، ما داموا يصرفون أعمالهم بسلام.

وأتسم عصر التنوير باتساع الأسواق وبتشديد متجدد على منافع الحضارة، وبدأت الرأسمالية والليبرالية تتخذان شكلاً محدداً خلال تلك الحقبة، عندما اكتسبتا تعبيراً شرعياً في الاقتصاد السياسي لدى آدم سمث ورغبته بالتوفيق بين الرغبة الخاصة والفضيلة العامة التي اصطدمت بمتطلبات التجارة . وهذا ما قادهم الى الدفاع عن القانون الطبيعي في القرن الثا من عشر بعد معارضتهم للاستبداد المطلق في فرنسا والنزعة البرلمانية في انجلترا . وهو ما دفع آدم سمث كذلك الى صياغة الفهم البرجوازي للمجتمع المدني وسعيه الى دمج النشاط الاقتصادي وعمل يات السوق في فهم وتشريح الحياة المتمدنة. اذ يرى سمث المجتمع المدني شبكة من الاع تماد المتبادل تنظمها السوق وأن ما تنقله ينبغي أن لا تخضع لتقييدات اعتباطية . وهذا ما ساقه لوضع نظرية اليد اللامرئية والسوق التي تصحح ذاتها بذاتها، وذلك لاعتقاده أن مجتمعات السوق كانت أكثر فاعلية وعدلاً من البيروقراطيات المركنتليه، وبالمحصلة فأن فصل الدولة رسمياً عن الاقتصاد لم يلغ حقيقة أنها وسيلة نافعة للمجتمع المدني.

وأنتقل الكاتب في البحث في علاقة المجتمع المدني بالدولة خلال عصر التنوير، وأبرز من تناول هذه العلاقة الفيلسوف ايمانويل كانط الذي فرق بين الجوهر والمظهر سبيلاً للوصول الى مجتمع مدني محمي، يمكن ا لناس من اتخاذ قراراتهم ضمن شروط الحرية . فالميدان العام الحر، والعدالة، والإجراءات المطبقة بالتساوي، والحريات المدنية الواسعة، والمؤسسات الجمهورية الشرعية تؤسس "الجمهورية ". أن دولة القانون هي وحدها التي تستطيع أن توقف بين استقلالية الفرد الأخلاقية ومتطلبات النظام العام، حيث يقتضي العقل أن تتحكم المعايير بالعلاقات الإنسانية.

هذا الرأي جاء منسجماً مع رأي هيغل في نظرته للثورة الفرنسية ب وصفها فجر لعصر جديد، وكأنها أتمت حركة الإصلاح الديني . ولكنه كان على قناعة تامة بأن كانط ذهب بعيداً في محاولته إنقاذ العقل من الاخطاء المحيطة به، الا لأنه لم يمض بعيداً بما فيه الكفاية. فنقد الانطواء الكانطي قاد هيغل الى إنكار قدرة "الفريضة المنطقية" على توفير القواعد الخلقية الكلية . وأن كل ما يمكن أن تقدمه هو معيار للاختيار بين بدائل تقع أصولها خارج الإرادة التي تختار.

وتقتضي الحرية من البشر أن يكونوا قادرين على التصرف بحسب مقتضيات العقل،

وتكمن القدرة في تكوين المجتمع المدني في القدرة على تطبيق نتائج التفكير الحر على شروط الحياة. لذا فقد أعلن هيغل عن مولد الكائن الإنساني بوصفه ذاتاً واعياً لتاريخه الخاص. وفتح هيغل أمام النظريات الحديثة دراسة المجتمع المدني بمعزل عن الدولة، وقد أتاحت تلك النظرية المساهمة في تقديم تصور للمجتمع المدني بصيغة مختلفة جذرياً عن سابقيه وذلك بسبب وجود نظام اقتصادي قائم على السوق، ويتكون من أشخاص مستقلين لهم مصالحهم التي تعد متميزة عن الدولة . الناس "برجوازيون" في هذا المجتمع المدني لأنهم يعنون بمصالحهم الخاصة . ولكن حتى لو كان منطوق الدولة مختلفاً فأنها لا تستطيع أن توجد بمعزل عن المجتمع المدني.

الا أن هيغل تعرض للنقد من قبل كارل مارس، بدأ ماركس بالفكرة السائدة عن المجتمع المدني بوصفه كياناً ينظم حول المصلحة ال فردية، ولكنه واجه محدودية محاولة هيغل في تنظيم الدولة بمعزل عن نظام الحاجات . وحتى لو كانت الضرورة، والتنافس وتقسيم العمل، والملكية هي التي تشكل المجتمع المدني فأن هيغل لم يزج الاقتصاد السياسي أبداً في تحليل إنتاج الحياة الاجتماعية. وهذا الإدراك المبكر من قبل ماركس اسهم بإضعاف هيغل، فأثمر نقده عن توجه مادي يدين بجزء كبير الى جذوره في نظرته الى الدولة . وقد ساند المنظرون الاجتماعيون الأوروبيون ماركس بإثارته "المسألة الاجتماعية " في ضوء إخفاق الثورة الفرنسية في القضاء على اللامساواة الاقتصادية.

وقد أثبت نقد مار كس المبكر لهيغل أن المجتمع المدني هو الذي يشكل الدولة وليس العكس. وأن التحول الاجتماعي وإلغاء المجتمع المدني هما السبيل الى "الانعتاق السياسي". ولقد أتاح الفصل الرسمي بين الدولة والمجتمع المدني فرصة تطور الأسواق تطوراً متسارعاً اقترن بدمقرطة النظام السياسي. وأدرك ماركس أنه بقدر ما كان التمييز بين الاثنين مهماً فقد كان ظاهرياً أكثر منه واقعياً، فرأس المال يدار سياسياً واقتصادياً على حدً سواء.

خلق عصر التنوير نظريتين متنافستين، الماركسية والليبرالية، فقد تقاسمتا التمييز النظري الحداثي بين الدولة والمجتمع المدني بينما احتفظتبمعنى مغاير عن ترابطهما. اذ وافق ماركس على رغبة هيغل بالتغلب على التمييز، وابتعد عن المزاعم الليبرالية بأن التمييز الحاد بين الميدانين شرط للحرية. كما أنه أوصل أحد فروع النظرية الحديثة الى نهاية مؤقتة. فاذا كان المجتمع المدني يتشكل عبر العمليات الاقتصادية والأسواق، فأنه لن يبقى في الوجود بعد الثورة الاشتراكية.

وأنتقل الكاتب الى القسم الثاني من الكتاب ليبين الفرع الثاني من النظرية الحديثة الذي أفضى الى اتجاه مختلف حكمتها ظروف الصراع الطويل بين الملوك الفرنسيين العدائين

والارستقراطية التي تسعى لحماية مصالحها. وعاش الأوروبيون حالة من الاستبداد بسبب وجود فراغ بين صاحب السيادة والشعب لأن المؤسسات الوسيطة التي تستطيع أن تصد مسار السلطة المركزية قد دمرت أو دجنت.

برز مونتسكيو كأحد الفلاسفة الذين ذهبوا الى رصد وتحليل تلك الظاهرة، وذلك عبر تصنيفه السياسي لإشكال الحكومات، الى ثلاثة أشكال: الحكومة الجمهورية التي تكون السلطة بيد جميع الناس (الديمقراطية)، أو حكومة تقتصر على عوائل معينة (الارستقراطية) تمسك بسلطة السيادة، أو الحكومة الملكية التي يمسك حينها الأمير بزمام السلطة، ولكنه يمارسها طبقاً لقوانين راسخة.

يرى مونتسكيو أن الأنظمة الملكية أكثر استقراراً من أنظمة الاستبداد، وذلك لأن هيئاتها الوسيطة تمكنها من تشكيل علاقات منفعة متبادلة بين الملك والنبلاء . ويقبل الملك بالقيود على سلطته المفروضة من مجتمع مدني مركب، بيد أن عالم المستبد غير منتظم وغير واضح.

أما في الحكومة الجمهورية فأن البشر متساوون، وهم متباوون لدى الحكومات المستبدة، في الأولى لأنهم كل شيء، وفي الثانية لأنهم لا شيء . ولم يكن مونتسكيو ديمقراطياً بل دافع عن الملكية والامتيازات القائمة والمتوارثة للنبلاء . لكنه أول من وضع التنظيمات الوسيطة في صلب المجتمع المدني.

وجاء جان لوك روسو، الذي لم يكن ينوي حماية طبقة النبلاء، فقد أقام نظرته الأخلاقية للمجتمع المدني التي تمتد جذورها في مفهوم الجماعة. وأراد روسو أن يقيم أساساً للحياة الاجتماعية لا يستند الى شيء ثابت كالغريزة الاجتماعية أو شيء تعسفي كالمصلحة الذاتية، بل التمس أساس الحياة الاجتماعية في الطبيعة البشرية . والمجتمع المدني عنده يتشكل على يد أفرادهم إصراراً بالطبيعة وأخلاقيون بالقوة. وهو يمكنهم من تجاوز انعزالهم الطبيعي اعتماداً على رغبتهم في الأمان وميلهم الى التعاطف.

وقد استبدل روسو صاحب السيادة عند هوبز، والحقوق الطبيعية عند لوك، وطبقة النبلاء عند مونتسكيو، استبدل ذلك كله بمجتمع مجني أخلاقي يحفظ الاستقلالية بتأصيلها في شبكة كثيفة من التفاعلات الاجتماعية، وهذه التفاعلات هي صيغة للرابطة الاجتماعية التي وصفها روسو في "التنازل الكلي لكل شريك، بكل ما له من حقوق الى الجماعة ككل " وهذه وصف لمجتمع مدني يمكنه وحده أن يعالج علل الفطرة . ولا تكتسب السلطة قيمة أخلاقية الا عندما لا يعانيها الأفراد بوصفها قوة مستلبة، وقسرية، بل يخضعون أنفسهم لها طوعاً.

واجه روسو انتقاداً حاداً من المحافظين، وتحديداً من قبل أدموند بورك بسبب خشيته من المساواتية وتمركز السلطة لا تساعد الا على تدمير المجتمع المدني. وشدد على قوة العرف الموحد وعدم القلق من الحزبية، أو النزاع وهو ما رفضه روسو . فالتاريخ والعرف يؤسسان توازناً دقيقاً بين عناصر أي دستور، وأن ميثاق المجتمع والتزامه، الذي يطلق عليه اسم الدستور، يمنع مثل هذا الاقحام أو الاستسلام.

وأن الأقسام المكونة للدولة (بما فيها التنظيمات الوسيطة) غير ملزمة بالتمسك بإيمانها المشترك بعضها ببعض . وهذا ما أكد عليه مون تسكيو الذي شخص منبعاً عميقاً للحرية، فالعرف يصمد لأنه يقوم بحفظ التوازن بين عناصر المجتمع المدني المتأسسة تاريخياً، أما الحصافة فتستدعي الاعتبار بعبر التاريخ.

وجاء توكيفل ليصوغ فهمه للمجتمع المدني بوصفه ميداناً للتنظيمات التي تتوسط بين الفرد والدولة. وقد كيف توكيفل مواقف مونتسكيو لحال المساواة الاقتصادية والديمقراطية السياسية لما بعد الثورة. وقد ميز توكيفل بين أمريكا ذات المجتمع القوي، والدولة الضعيفة، وأوروبا ذات الدولة القوية والمجتمع الضعيف. وقد وصف توكيفل الحال بأمريكا بأنه امتاز بندرة المدن الكبيرة، وهو ما ترتب عليه تزايد أهمية المجالس المحلية، والغياب النسبي للبيروقراطية بسبب تقاليد اللامركزية والعزلة الجغرافية، وغياب جيش كبير دائم، وتضم اليها المساواة الاجتماعية الواسعة وثقافة الاعتماد على الذات ومستوى منخفض من الصراعات الطبقية . هذا كله يبين لماذا لم يكن لأمريكا تقاليد الدولة القوية التي ميزت التاريخ الأوروبي.

أن جوهر مناهضة الدولة في تفضيل توكيفل النشاط الطوعي يقع في صميم الاختتان المعاصر بالمجتمع المدني، فهو يرى بضرورة تحديد مسؤوليات الحكومة على ميدانها السياسي، والمجتمع المدني موار بالتجمعات الطوعي ة التي تتوجه الى متابعة الشؤون الخاصة غير معنية بالشؤون السياسية والاقتصادية. ويدافع توكيفل عن وجهة نظره من خلال نظرة براغماتية يرى فيها بأن الحكومة قد تؤدي دوراً في أكبر الشركات الأمريكية، وأن كانت بعض الولايات قد اضطلعت للقيام بهذا الدور، لكنها لا تؤدي د وراً بالعديد من المشروعات الصغرى التي ينفذها المواطنون بمساعدة التجمعات الطوعية، لكن يبقى توكيفل يحمل تفكيراً مثالياً في تفسيره للدور الوظيفي الذي يؤديه كلاً من الحكومة من جهة والمجتمع المدني من جهة أخرى.

وينتقل الكاتب الى القسم الثالث من الكتاب والخاص بال مجتمع المدني في الحياة المعاصرة، عبر تشخيص لكيفية التنظير للمجتمع مدني في الخطاب السياسي المعاصر. ففي العودة

الى جذور الاهتمام المعاصر بالمجتمع المدني الذي يرى بعض المثقفين الغربيين والأوروبيين، في عقد الثمانينيات من القرن العشرين أن سببه هو تسارع أزمة الشيوعية والتي أدت الى ثورة المجتمع المدني ضد الدولة، وتشكيل بطيء لأدب منشق مناوئ لدعاوى الأحزاب الحاكمة، ومناوئ للفهم البيروقراطي للسياسة، وهو أدب رأى أن الاشتراكية القائمة ما هي الا دولة مسيطرة في ثنايا كل شيء، وتقترن بتخطيط مركزي عال لإنتاج الصناعات الثقيلة، وبقمع شامل مانع لكل مبادرة اجتماعية تقع خارج سيطرة الدولة– الحزب. وهذا توصيف للنزعة الشمولية (التوتاليتارية) وتجديد للفكر الاشتراكي.

كانت فكرة كارل ماركس تدور على أن جهاز السلطة السياسية سوف يؤدي وظيفة مهمة في التسيير والتوجيه. وأن الدولة القوية تضطلع بتحقيق أهدافها الصعبة، وخاضعة لمحاسبة الجماهير في الوقت ذاته. وفي ظل هذه الشروط، ليس من الضروري أن يكون التوتر حتمياً بين الدولة والمجتمع المدني البرجوازي.

هذه الفكرة فهمه من قبل لينين، بيد أن ظروف الثورة الروسية وضعت تساؤلات الديمقراطية في صميم مجتمع جعل تخلفه عاجزاً عن معالجتها علاجاً مناسباً، ولم يستطع لينين من تقديم حل التناقضات المتأصلة في استعمال الدولة لتحويل المجتمع المدني. الا أن الظروف التي مر بها الاتحاد السوفيتي بعد الحرب العالمية الأولى ساعدت على تقوية أهداف الثورة التي كانت بحاجة الى تقوية سلطة الدولة المتعاظمة وتقوية قيادة الحزب الحاكم للتعبئة الاجتماعية والتحديث الاقتصادي. وجاءت الحرب العالمية الثانية لتضخيم من دور الدولة في الصناعة الثقيلة. لكن مع انتهاء الحرب وانتهاء التحالف مع الاتحاد السوفيتي وتحوله الى العدائية أبان الحرب الباردة، بد أي مسعى لتنظيم المجتمع المدني باسم المصالح العامة هو الخطوة الأولى نحو الاستبداد. وهو ما قاد لتبلور حركات إصلاحية من قبل المنشقين عن أوروبا الشرقية. وقد توصل هؤلاء المثقفين الى أن كلاً من النظرية الماركسية والممارسة الشيوعية لا يمكن إصلاحها من الداخل، وإنما يجب أن تكون هناك نزعة شديدة لمناهضة الدولة، وهذه هي البدايات الأولى لأدبيات المجتمع المدني المبكرة، والتي أخذت تتطور ببطء شديد في أوروبا الشرقية في نهاية عقد السبعين من القرن الماضي، وكانت الآراء الأولى عن تطور (المجتمع المدني الاشتراكي) تتعامل مع المثقفين بصفتهم طبقة قائمة بذاتها، وتعقب آثار استخدامها لدولة الحزب البيروقراطي لكي تبرز كممثل للمصلحة العامة. ومع التطور الفكري لجهود الحركات الإصلاحية فقد بدأ التركيز على الثورة "المحدود ذاتياً، وبدأ المجتمع المدني ينمو بحدوده الذاتية".

ولقد تميزت بولندا بصراع مستمر بين السلطة السياسية والمجتمع، وهو الصراع الذي جاء بالديمقراطية السياسية الى الاشتراكية. وكان ذلك الصراع المتواصل يرمي لإحداث إصلاح تدريجي يوسع من الحريات المدنية ويضمن احترام حقوق الإنسان.

وقد تركت أحداث بولندا صدى واسع اً في أوروبا الشرقية، ويعد هد ف المنشقين الأوائل بإقامة تنظيم ذاتي للمجتمع لا غير . ليتلائم مع تطور البيئة السياسية والفكرية، لاسيما مع اشتداد أزمة أوروبا الشرقية . وبنهاية الثمانينيات تراجعت النزعة الشمولية، وبدأت الطبقة المثقفة بإحياء والاهتمام بالمجتمع المدني الناشئ في أوروبا الشرقية بجهود تلك الطبقة، التي سعت الى "دمقراطة الاشتراكية القائمة".

لكن السعي خلف لغة المجتمع المدني والهجوم على الدولة الاشتراكية، لم يكن خطر السوق الرأسمالي . ويبرر الكاتب حالة عدم التقدير لخطر الليبرالية مجتمعياً لجملة اسباب منها المنافسة والخصومة بين المعسكرين التي استخدمت وسائل عدة لإسقاط دولة الحزب الواحد.

وسرعان ما تبين ان الخطاب المتحمس عن المجتمع المدني في اوروبا الشرقية بدأ يذوي مع حلول منتصف عقد التسعين يات عندما تبين إن السوق والدولة هما ميدان للقسر، واللامساواة، والاقصاء.

وعلى العكس كان هذا المفهوم يحتل حيزاً كبيراً من المشهد السياسي لإمريكا وهذا ما ورد في خطابات العديد من الساسة ا لامريكان، فهذه هيلاري كلنتون تحث المصرفيين، والاقتصاديين، والسياسيين في المنتدى الاقتصادي العالمي في (شباط/١٩٩٨) على الدفاع عن الاسواق الحرة، والحكومات الفاعلة، وروابط المجتمع المدني التي تتوسطها.

وقد استلهم المنظرون المعاصرون للمجتمع المدني افكارهم من توكيفل ليس هموا بتأسيس مجتمع متعدد الانتماءات، ومتشابك بالانتماءات في الوقت نفسه. وهذا ما ساعد على بروز المدرسة التعددية التي سعت الى تفسير كيف ان مجموعات المصالح في المجتمع المدني تترجم الانشغالات الفردية الى مصطلحات سياسية، وتساعد في صياغة سياسة عامة . وهذا ما جعل تلك المدرسة تتكيف مع السياسة الليبرالية المعتدلة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

وقد عرض الكاتب شرح اً مفصلاً لإهم نظريات المفكرين المعاصرين ونظراتهم الخاصة للمجتمع المدني وكيف ان المفهوم تطور واخذ مفهوم يختلف عن "المجتمع البرجوازي" في التقليد الليبرالي، الذي صاغه هيغل بوصفه "نظاماً للحاجات" أي نظاماً للسوق يتضمن العمل الاجتماعي وتبادل السلع. ليصل الى حقيقة كون الجوهر المؤسساتي للمجتمع المدني اليوم يشتمل على الحلقات

غير الحلكومية وغير الاقتصادية والروابط الطوعية التي توطد بنى تواصل الميدان العام. وهذا لن يتم بلا وجود نظام ديمقراطي يعتمد في الساسة على ترسيخ ثقافة سياسية ترسخ التعددية.

كذلك لا يمكن لمفهوم التمدن ورأس المال الاجتماعي أن يفسر المجتمع المدني بمعزل عن تأثير بنية الدولة، واستراتيجيتها، او بمعزل عن الاتجاهات الاقتصادية.

ثم ينتقل الكاتب للتساؤل حول ما اذا كان مفكرو عصر التنوير قد استنفذوا طاقتهم بتفسير إن المجتمع المدني والديمقراطية السلمية إنما تتطلب اتحادات طوعية ونشاطاً محلياً متزايداً . فالنظرة المعاصرة بحاجة الى نظر ية جديدة، وهذا ما قام به كل من غرانت ماككونيل وجين مانزبريدج وسدني فيربا اذ قدموا طريقة عمل جديدة رؤى فيها إن التنظيمات الوسيطة التي تلاقي الاستحسان الكبير لا تستطيع ان توفر ثمره الديمقراطية. وقد حان الوقت للذهاب الى ابعد من التفكير المحدود، وأبعد من الاحتفاء بالتشطي المحلي للتعاطي مع الاسئلة التي تطرحها العدالة الاقتصادية والنظرية الديمقراطية.

والمجتمع المدني اصبح يتطلب سعة في افق النظر والعمل لا توفره الا السياسة، والتوجه نحو الدولة، فالإهداف العامة لا تستمد قوتها من كونها متأصلة في التجربة الشخصية والمحل ية المباشرة. فالمبادئ المجردة قادت الى اهم حركات التاريخ من اجل العدالة والمساواة، ولا تزال هذه الاهداف مهمة في عصر لا تشهد الحياة العامة غير حضور بالغ الضآلة لكل هدف من هذه الاهداف. لذا فأن هذا يتطلب الاستعداد لإدراك أن الكلية الاجتماعية التي تشكل المجتمع المدني هي ميدان من ميادين اللا مساواة، والصراع ! ولعل المجتمع المدني القادر على إحياء المدنية يتطلب مستويات مرتفعة من الصراع السياسي على إدارة الدولة بدلاً من التركيز على السلوك الحميد والخطاب المدني الذي لم يعد يتلائم مع اتساع الاهداف والحاجات وتنوع وسائلها.

وختاماً، فإن هذا الكتاب يعد احد الكتب القيمة التي تزخر بها المكتب الغربية والعربية لكونه يتناول تاريخ تطور المجتمع المدني منذ بداياته الاولى في دولة المدنية، ويعرض ويحلل إراء المفكرين في الفكر الكلاسيكي، والعصور الوسطى وعصر التنوير والتاريخ الحديث والم عاصر، وينتقد في بعض الاحيان بعض الآراء . الا انه عكس نظرته الغربية في هذا التحليل ولم يكن في القليل من إرائه حيادياً.

كما إنه لم يخلص بتحديد مكونات المجتمع المدني ومفهومه بل ركز على المتغيرات المحيطة به والتي من شأنها تقديم الاسس والدوافع نحو ايجاد بيئة ومن اخ مناسب لعمل المجتمع المدني، وهذا المجتمع الذي اوجده كان اكثر ملائمة للغرب الذي نشأ وتبلور في ظله، وفقاً لوجهة

نظر الكاتب.